● أخبار قصيرة

رئيس الجمهورية يفتتح عدة مشاريع في خوزستان

زار رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله إبراهيم رئيسي، محافظة خوزستان (جنوب غرب البلاد) صباح الجمعة، وافتتح العديد من المشاريع الإنتاجية والصناعية والخدمية الهامة والكبيرة. وهذه هي الزيارة الثامنة لرئيس الجمهورية إلى هذه المحافظة منذ توليه زمام الأمور. وافتتح رئيس الجمهورية خلال هذه الزيارة العديد من المشاريع الاقتصادية والإنمائية، كما التقى أهالي بعض مدن المحافظة. ويعتبر تشغيل المشروع الكبير لحقول النفط بغرب كارون والحضور في مجمع "باك جوب" الصناعي في خوزستان، وتفقد الإجراءات المتخذة في مجال زراعة الأخشاب وخطة الزراعة وصناعة الألواح المضغوطة، ودراسة عملية تنفيذ قرارات الزيارات السابقة المتعلقة بهذا المجال خاصة في مجال مياه الشرب والزراعة ومصنع أكسيد المغنسيوم وإنشاء الدفيئات الزراعية وتشغيل مصنع "زمزم" للصلب ومشاريع الصلب في القطاع الخاص، من أهداف زيارة رئيس الجمهورية إلى خوزستان.

«بنك ملي» الإيراني يستأنف نشاطه في العراق

استأنف "بنك ملي" الإيراني نشاطه من جديد في العراق، وذلك بقرار صادر عن البنك المركزي العراقي. وأعلن البنك المركزي العراقي، في رسالة، أنه نظراً الى الإلتزامات المتبادلة، قام بإلغاء تعليق ترخيص فرع بنك ملي ايران في العراق. وقال البنك المركزي العراقي في قراره: "استناداً الى قرار مجلس إدارة هذا البنك رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٤ المتخذ بجلسته المرقمة بالعدد ١٦٥٠، المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣، تقرر التريث بإلغاء رخصة فرعكم بالعراق نظراً لوجود إلتزامات متبادلة على فرع مصرفكم في العراق". وقد أصدر هذا القرار بتاريخ الخامس من مارس ٢٠٢٤ بتوقيع زينب هشام قاسم معاونة المدير العام وكالة.

زيادة ترانزيت السلع من سيستان وبلوجستان

أعلن المدير العام لدائرة الطرق والنقل البري بمحافظة سيستان وبلوجستان انه تم خلال العام الجاري ترانزيت ٩٧٤ ألفاً و٧٤٣ طناً من البضائع عبر منفذي "ميلك" و"ميرجاوه" الحدوديين بالمحافظة ليحقق الترانزيت بذلك زيادة قدرها ٦١ بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وقال أيوب كرد: إن معظم البضائع التي تم ترانزيتها عبر حدود شمال المحافظة يتمثل في إطارات السيارات والمنتجات النفطية وقطع الغيار. موضحاً أن أكثر من ٥٦٠ شاحنة تمر في المتوسط يومياً عبر هاتين المحطتين الحدوديتين. وأضاف إن الموقع الجغرافي المناسب لمنفذي ميلك وميرجاوه من حيث الجوار مع البلدان الجارة وكذلك إمكاناتهما الاقتصادية والترانزيتية، أسهم في ايجاد موقع مميز للتجارة العابرة للحدودة لمحافظة سيستان وبلوجستان.

في فبراير من هذا العام، تم عبور حوالي مليوني طن من السلع الأجنبية من إيران، وهو أحد أعلى معدلات عبور السلع الترانزيتية الأجنبية من البلاد في غضون شهر في السنوات الأخيرة

قيمة التجارة الخارجية للبلاد تنمو بنسبة ١١٪

مَن هم الشركاء التجاريون الرئيسيون لإيران؟

الوفاق/ وكالات

قال المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والمناجم والتجارة الإيرانية: إن التجارة الخارجية غير النفطية للبلاد سجلت نمواً بنسبة ٢٦ ٪ من حيث الوزن و١١ ٪ من حيث القيمة في شهر فبراير من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وصرح روح الله لطيفي، يوم الخميس، حول سجل تجارة البلاد غير النفطية في فبراير ٢٠٢٤: في فبراير من هذا العام، تم تبادل ١٤ مليوناً و٣٥٦ ألفاً و٩٣ طناً من السلع بقيمة ٩ مليارات و٦٦٨ مليوناً و٦٨٤ ألف و٧ دولارات بين إيران والدول الأخرى، بزيادة بنسبة ٢٦/٣٪ من حيث الوزن و١١ ٪ من حيث القيمة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأضاف: بلغت حصة صادرات السلع غير النفطية في فبراير ١١ مليوناً و٣١٨ ألفاً و٦٧ طناً بقيمة ٤ مليارات و٢٤١ مليوناً و٨٤٣ ألفاً و٢٦٨ دولاراً، حيث ارتفعت صادرات البلاد في هذا الشهر بنسبة ٣١٪ من حيث الوزن و١٩/٢ ٪ من حيث القيمة.

حجم الواردات

وبخصوص حجم الواردات إلى البلاد، أوضح لطيفي قائلاً: في شهر فبراير، تم ترخيص ٣ ملايين و٣٨ ألفاً و٢٦ طناً من السلع بقيمة ٥ مليارات و٤٢٦ مليوناً و ٨٤٠ ألفاً و٧٣٩ دولاراً من الجمارك التنفيذية للبلاد، حيث نلاحظ زيادة قدرها ١١/٢ ٪ من حيث الوزن و٥/٣ ٪ من حيث قيمة الواردات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وذكر لطيفي أهم الوجهات التصديرية لإيران في فبراير، وقال: كانت الصين هي الوجهة الأولى للصادرات غير النفطية الإيرانية في فبراير من هذا العام بقيمة مليار و١٢٤ مليون و٣ آلاف دولار (بزيادة ١٧٪)، تليها العراق بقيمة ١١ مليون و٦٦٩ ألف دولار (بزيادة ٦١/٥٪) ، والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٦٢٧ مليوناً و ١٥١ ألف دولار (بزيادة ٤٣٪)، وتركيا بقيمة ٣١٤ مليوناً و١٤٣ ألف دولار (بزيادة ١٠٪)، وباكستان بقيمة ١٩٨ مليوناً و٦١٢ ألف دولار (بزيادة ١٧/٢٪)، وأفغانستان بقيمة ١٩٥ مليوناً و ١٥٠ ألف دولار (بزيادة ٣٣٪) ، والهند بقيمة ١٧٩ مليوناً و٢١٢ ألف دولار (انخفاض ٣٤٪).

شركاء إيران الرئيسيين

وحول الشركاء الرئيسيين في بيع السلع إلى إيران، قال المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والمناجم والتجارة: في شهر فبراير، كانت الإمارات العربية المتحدة هي الشريك الأول في بيع السلع إلى إيران بقيمة مليار و٦٥٨ مليون و٧٦ ألف دولار (بزيادة ٧/٢٪)، تليها الصين بمليار و ٥١١ مليون و٣٢٢ ألف دولار (بزيادة ٠/٣ ٪) ، وتركيا بـ٧١٥ مليون و٨٣٥ ألف دولار (بزيادة ٣٨٪)، وألمانيا بـ١٦٣ مليون و ٢٧٠ ألف دولار (انخفاض ٢٧ ٪)، والهند بـ١٣٣ مليون و٣٦٦ ألف دولار (انخفاض ٢٩ ٪)، وروسيا بـ١٢٨ مليون و٣٦٦ ألف دولار (زيادة ٤٥ ٪)، وسويسرا بـ٨٨ مليون و٩٤٧ ألف دولار (زيادة ٢ ٪).

وتابع لطيفي متحدثاً عن عبور السلع من البلاد: في فبراير من هذا العام، تم عبور حوالي مليوني طن من السلع الأجنبية من إيران، وهو أحد أعلى معدلات عبور السلع الترانزيتية الأجنبية من البلاد في غضون شهر في السنوات الأخيرة.. تم عبور أكثر من ١٦/٢ مليون طن من السلع الأجنبية من ايران خلال ١١ شهراً، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ البلاد.

نمو صادرات المنتجات الغذائية

وفي وقت سابق، أعلن المتحدث باسم لجنة تنمية التجارة في دار الصناعة والمناجم والتجارة عن صادرات بقيمة ٤/٣ مليار دولار من المنتجات الغذائية والزراعية الإيرانية إلى ١٣٠ دولة حول العالم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الحالي، وذلك بزيادة بنسبة ٢٢ ٪ مقارنة بالعام الماضي.

وصرح لطيفي بأن إيران صدرت خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام أكثر من ٦ ملايين طن من المنتجات السمكية والحيوانية والزراعية والبستانية والغذائية بقيمة ٤ مليارات و٣١٢ مليون و٩٤٨ ألف دولار إلى ١٣٠ دولة.

وأوضح أن هذه الكمية تمثل زيادة بنسبة ٧/٢ ٪ من حيث الوزن و٢٢ ٪ من حيث القيمة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وأضاف: يتم تصدير ٦٨ ٪ من المنتجات الغذائية والزراعية الإيرانية إلى ٥ دول هي العراق، والإمارات العربية المتحدة، وروسيا، وباكستان، وأفغانستان.

مشيراً إلى اخر الإحصاءات حول النمو الاقتصادي في البلاد

وزير الاقتصاد يكشف عن سياسات جديدة لكبح التضخم

قال وزير الاقتصاد: إن سعر الصرف في البلاد قبل حرب غزة وصل إلى ٧٠ ألف تومان للدولار الواحد؛ لكن سرعان ما تمت السيطرة عليه عبر سلسلة من الإجراءات والإفراج عن الموارد. مضيفاً: إن إيران اليوم تشهد موجة ارتفاع في سعر الصرف وتلقي بتبعاتها على السوق عشية عيد النوروز.

وأشار إحسان خاندوزي، الخميس، إلى آخر إحصاءات مركز الإحصاء الإيراني حول النمو الاقتصادي، وقال: استمر النمو الاقتصادي منذ الخريف المنصرم في اتجاه النمو الإيجابي في الفصول الماضية، مسجلاً ٥/١ ٪ مع احتساب النفط و٢/٥ ٪ بدون النفط. كما أشار إلى استمرار التضخم فوق ٣٥ ٪ في آخر ست سنوات، غير أنه لفت إلى انخفاض تضخم المنتجين، وأوضح: الأمر الملموس بالنسبة للمواطن هو التضخم الاستهلاكي والذي بلغ ٥٥/٥ ٪ في أبريل ٢٠٢٣ وأصبح ٣٥/٨ ٪ في فبراير ٢٠٢٤؛ لكن تبقى هذه الأرقام غير مؤاتية من وجهة نظر الحكومة، غير أنها تظهر انخفاضاً مستمراً في التضخم، وتبذل الحكومة قصارى جهدها لخفضها أكثر في العام المقبل (يبدأ في ٢٠ مارس ٢٠٢٤).

وأوضح وزير الاقتصاد إجراءات الحكومة الخاصة بالتمويل من القدرات المحلية وتمويل المؤسسات التكنولوجية من سوق رأس المال وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وذكر: منذ بداية الحكومة الثالثة عشرة وحتى نهاية فبراير من هذا العام، تم تحقيق ١١ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المعتمدة. كما أشار إلى استثمارات الحكومة وتخصيص موازنات البناء. وتابع: في العام الماضي، دفعنا ١٠٠ ٪ من ميزانية البناء لأول مرة منذ ١٥ عاماً، ونتيجة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية والاستثمارات الحكومية، فاننا نعمل على زيادة تكوين رأس المال في البلاد والتغلب على النمو السلبي.

وأكد خاندوزي أن الحكومة حالياً تعيش أكثر حالات الانضباط المالي الممكنة، قائلاً: لم تدخل الحكومة أي عجز من الموازنة على السياسات النقدية.. علماً أنه لقرن ونصف كان يتم اللجوء إلى صندوق السلف في الأيام الأولى من كل عام؛ لكنه اختفى هذا العام واختفى مصدر التضخم في الميزانية. وأكد أن السيولة انخفضت إلى ٢٥ ٪ في فبراير الماضي بعد أن تجاوزت ٤٢ ٪، وقال: تمكنت الحكومة الثالثة عشرة من كبح جماح هذا التضخم المهم بالاستهداف السليم رغم كل الصعوبات والعراقيل، وحاولنا تنويع طرق تمويل الإنتاج بهدف تخفيف الضغط على البنوك وضبط الميزانية العمومية.

٨٠٪ من معدات قطاع النفط تنتج داخل البلاد

أعلن نائب وزير النفط الإيراني، جليل سالاري، إن نهج الوزارة في ظل العقوبات هو الاهتمام بالشركات المعرفية من أجل إتاحة الفرصة للخروج من العقوبات، والآن يتم إنتاج ٨٠ ٪ من معدات قطاع النفط داخل البلاد.

وأضاف سالاري، الأربعاء، في اجتماع مراجعة خطط تحسين جودة المنتجات النفطية الذي عقد في مدينة آبادان بمحافظة خوزستان (جنوب غرب): تم اتخاذ تدابير واسعة النطاق في العامين الماضيين لإنتاج المعدات داخل البلاد، وتنفيذ خطط التكرير خارج الحدود الإقليمية وتصدير الخدمات الفنية والهندسية.

وتابع: في هذا الصدد، تم توطين مابين ثلاث إلى أربع خبرات فنية في شركات التكرير في مجال إنتاج المحفزات وإنتاج الضواغط وتحسين جودة زيت الوقود. وتابع: إن الطاقة الإنتاجية لمصفاة آبادان وصلت إلى ٥٠٠ ألف برميل يومياً. وأعلن نائب وزير النفط انه مع زيادة كمية وجودة المنتجات النفطية، ارتفعت الطاقة الإنتاجية للبنزين في البلاد إلى ١٢٩ مليون لتر يومياً، وقال: تم نقل أكثر من ١٠٢ مليار لتر من النفط الخام ومنتجاته إلى مراكز الاستهلاك عبر أنابيب النفط في الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣)، منها ٥٣ مليار لتر من النفط الخام و٤٩/٣ مليار لتر من المنتجات النفطية. وأضاف: كما تم إرسال مليارين و٥١٧ مليون لتر من الوقود السائل إلى محطات توليد الكهرباء في البلاد خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري. وقال سالاري: إن حركة نقل النفط والمنتجات النفطية في البلاد خلال هذه الفترة ارتفعت بنسبة ٤/٥ ٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ومقارنة مع بداية مهام الحكومة، فقد أظهرت نمواً بنسبة ٧ ٪.

إيران تتقدم على قطر في إستخراج الغاز من حقل بارس الجنوبي

أكد الرئيس التنفيذي لمنظمة منطقة بارس الخاصة إنتاج ٧٠٠ مليون مترمكعب من الغاز يومياً من حقل بارس الجنوبي والتقدم على قطر في استخراج الغاز من هذا الحقل المشترك.

وقال سخاوت أسدي، الأربعاء الماضي، إنه نظراً للطبيعة المشتركة لحقل غاز بارس الجنوبي، فان الأطراف المعنية ليس لديها أي قيود على استخراج الغاز منه. وأضاف: إنه يتم إنتاج ٧٠٠ ألف برميل من مكثفات الغاز يومياً في منطقة بارس الجنوبي. وذلك على الرغم من أن قطر بدأت إنتاج الغاز من هذا الحقل في عام ١٩٩٠، أي قبل إيران بعشر سنوات. وأنتجت إيران حتى الآن نحو ٢ تريليون مترمكعب من الغاز وقطر أنتجت ضعفي هذا المقدار من الحقل المشترك المذكور.

وتنتج قطر يومياً ٤٩٠ مليون مترمكعب من الغاز، يتم استخراج معظمها من هذا الحقل. وفي العام الماضي، أنتجت إيران ما متوسطه ٦٦٠ مليون مترمكعب من الغاز يومياً، تم توفير ثلاثة أرباعها من حقل بارس الجنوبي.

وتظهر وثيقة لشركة الغاز الوطنية الإيرانية أنه في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، تم ضخ ما متوسطه ٥١٠ ملايين مترمكعب من الغاز المكرر من بارس الجنوبي إلى الشبكة الوطنية. ويمكن حصاد حوالي ٧٠ ٪ من احتياطيات بارس الجنوبي البالغة ٥٦ تريليون مترمكعب. ويوجد ثلث احتياطي هذا الحقل في المياه الإيرانية والثلثين في المياه القطرية. وتصدر قطر حالياً ١٣٠ مليار مترمكعب من الغاز المنتج من هذا الحقل سنوياً عبر خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال؛ لكنها تخطط لزيادة هذا الرقم بنسبة ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٢٦ وبنسبة ٨٥ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠.